محاضرات مقياس: تاريخ الجزائر الاقتصادي

عبد الباسط قلفاط
أستاذ محاضر قسم التاريخ
المستوى: سنة أولى ماستر
التخصص: تاريخ الجزائر الحديث

المحاضرة الأولى
مفاهيم ومصادر المقياس

ان المعرفة التاريخية للفترة الحديثة في الجزائر لا زالت ضعيفة لعدة عوامل لعل أهمها:ضعف الاعتماد على المادة الأرشيفية المتنوعة المصادر الجغرافية والحضارية، وكذلك هي معرفة تاريخية في مرحلتها الوقائعية ولم تغطي حتى الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية ناهيك عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من الضروري اليوم طرح بعض القضايا والإشكاليات في تاريخ الجزائر الحديث التي تكشف عن الارتباط الوثيق بين التحولات الداخلية في الدولة والمجتمع وبين تطور العلاقات الدولية بين القرنين 15 و19 الميلاديين.

لعل أبرز تلك القضايا والإشكاليات هي التي تعرفنا بالوضع الاقتصادي للجزائر وارتباطاته السياسية والاجتماعية والثقافية داخليا وخارجيا، إذ لا يمكن مثلا فهم موضوع الامتيازات في شرق البلاد بدون الرجوع إلى تطور العلاقات الدولية، وكذلك موضوع البحرية الجزائرية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي وموضوع الأوقاف وارتباطاته بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات المجتمع.

كان للجانب الاقتصادي انعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الاداريو زالحياة الاجتماعية، والدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال النشاط البحري ونظام الاتاوات والهدايا الالزامية، كما كان الوضع الاقتصادي يتحكم في العلاقات بين فرق الوجاق وجماعات الرياس اضافة إلى دور هذا الدافع في الثورات والتمردات المحلية وكسب الولاءات القبلية والطرقية، كما تطورت الأوقاف واستثمرت عقاراتها في المدن والريف في مختلف الأنشطة الفلاحية والحرفية خاصة، واستغلت مداخيلها في الحياة الثقافية والعلمية.

يلخص المؤرخ ناصر الدين سعيدوني مختلف الأنشطة الاقتصادية في الجزائر في محورين أساسيين هما:

- محور يتعلق بالنشاط الاقتصادي داخل المدن ويتركز خاصة في الصناعات الحرفية والمعاملات التجارية وبعض الأنشطة الفلاحية في ضواحي المدن، وكذلك بقدرات ذلك النشاط وانتماءاته الادارية والمهنية.
- والمحور الثاني يتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي الريفي في السهول والجبال والصحاري ويتركز خاصة في الزراعة وتربية الحيوانات ونشاط حرفي محدود ومساهمة تجارية كبيرة، وكل تلك الفضاءات كانت لها مساهمة في خزينة الدولة.

ولعل أهم الأنشطة التي تعكس الحياة الاقتصادية للجزائر في الفترة الحديثة فهي:

- أوضاع ملكية الأرض وقدرات النشاط الفلاحي
- مظاهر النشاط الزراعي وتربية الحيوانات.
- الضرائب بمختلف أنواعها(اللزمة – الغرامة- المعونة- الاتاوة- الزكاة ...)
- الحرف والصناعات السلع والمواد الأولية.
- المبادلات التجارية والأسواق والجمارك والمكاييل والأوزان.
- الخزينة والعملة والأسعار.
- النشاط البحري والاتاوات وقضية الأسرى.
- مؤسسة الأوقاف وودائع بيت المال.

ان للنشاط الاقتصادي أهمية كبيرة وتأثير مهم في المجتمعات، وقد تركت لنا كتابات الجزائريين نصوصا تجدد الاطار النظري (الشرعي) لأنواع المعاملات المختلفة وكيف كانت هذه النصوص تنموا وتتطور وفقا لمتطلبات العصر واحتياجاته، كما تقوم الفتاوى والنوازل ورسوم القضاة في محاكمهم بعملية الاثراء المستمر لتلك النصوص الشرعية.

إذا كانت أواخر الفترة الحديثة تتميز بوفرة الوثائق الأرشيفية والكتابات التاريخية، التي توفر معلومات أكثر دقة وكثافة، فان الفترات السابقة (بين القرنين 15 و18) تتميز بالسطحية والنقص والتشتت بين دور الأرشيف الأجنبية والمحلية؛ فمجموعة من دور الأرشيف الأجنبية تحتوي على أرشيف يتعلق سواء بالوضع الداخلي للجزائر أو العلاقات الخارجية للدول الأوروبية بالجزائر مثل: فرنسا – تركيا-ايطاليا- البابوية- اسبانيا- بريطانيا – دول أوروبا الوسطى والشمالية – الولايات المتحدة؛ أما الأرشيف المحلي والموجود بمركز الأرشيف الوطني بالعاصمة فنجده بثلاثة أرصدة أساسية هي:

- سجلات البايلك وتضم 360 سجلا.
- سجلات بيت المال وتضم 64 سجلا.
- سجلات المحاكم الشرعية (مالكية وحنفية).

وقد ظهرت في العقود الأخيرة مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تعتمد على تلك الأرشيفات ولكنها لا زالت تغطي الجوانب السياسة والعسكرية والثقافية وبدرجة اقل الاجتماعية وقليل منها ما تعرض للجوانب الاقتصادية[1].

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية منذ لحظة تأسيسها عام 1515م واستمر هذا التعاون والتحالف الاستراتيجيين إلى عام 1830م، وامتد نفوذ الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بدءاً من نهر ملوية في غرب البلاد وصولاً إلى منطقة القالة من الشرق، وصولاً إلى الشمال حيث الجزائر انتقالاً إلى الجنوب حيث الأغواط وبسكرة، وعوض الاستعمار الفرنسي هذه الدولة تدريجيا خلال القرن التاسع عشر.

تتعرض الكتابات التاريخية إلى الأهمية الاقتصادية لهذا البلد في منطقة البحر المتوسط وإلى ارتباطاته التجارية مع كل الحواضر المحيطة به من الجهات الأربعة، مع أوروبا وأفريقيا والبلاد العربية شرقا وغربا، كما تؤكد كتب الرحالة على أن ميناء مدينة الجزائر قد أصبحت الميناء هو

[1] لعل أبرز الدراسات التي تعرضت للجوانب الاقتصادية: ناصر الدين سعيدوني، ريف مدينة الجزائر دراسة اقتصادية اجتماعية. وعائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر.

الأقوى على مستوى الشواطئ الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط، وكان يلقبها البعض بـ "اسطنبول الصغرى"، وعاشت البلاد حالةً من التقدم والازدهار خلال العهد العثمانيّ وخاصّة في المجال الاقتصاديّ.

إن مقومات الاقتصاد الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ كثيرة ومتنوعة، فقد عاشت الجزائر في ازدهارٍ كبيرٍ، وامتاز اقتصادها بالتنوع الإنتاجيّ ووفرته؛ كالأشجار المثمرة، والبقول، والخضروات، ويعتبر وفرة الأراضي الخصبة من أكثر الأمور المساهمة في إنجاح القطاع الزراعيّ وخاصّة الأراضي المروية، فقد توافد الأندلسيون إلى الجزائر حاملين معهم مهنة الزراعة والبستنة، وأخذ الجزائريون عنهم تربية دودة القز، وتقطير الزهور؛ كما كان القطاع التجاريّ متأثراً بالدرجة الأولى بوجود الأسطول البحريّ الجزائري، وذلك لما يؤديه من أهميةٍ كبيرةٍ في توفير الحماية للتجارة الوطنيّة، وما يعود به على الجزائر من غنائم وإتاوات تفرضها البلاد على الأساطيل الأجنبيّة، ويعتبر القمح والصوف والمرجان والشموع من أهمّ الصادرات الجزائرية طيلة الفترة الحديثة، ويشار إلى أنّ أسطولها كان الأقوى على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط؛ لما كانت تتمتّع به البلاد من استقلالٍ وسيادة، الأمر الذي وطّد علاقاتها الدبلوماسيّة والسياسيّة والتجاريّة مع الدولة العثمانية ودول البحر المتوسط خاصة.

أمّا فيما يتعلّق بالجانب الصناعيّ، فقد شهد تقدماً كبيرا فيما يعرف بالحرف الخدماتية أو الصناعية، حيث امتهن الجزائريون رجالا ونساء عدد من الحرف في الأرياف والمدن وخاصة في الحواضر الكبرى، وهذا لتوفر أغلب المواد الأولية داخل البلاد، كالحطب والطين والصوف والجلود، ولعل أهم تلك الصناعات الحرفيّة: الجلدية، والنسيجيّة، والزجاج، والأواني، إلّا أنّ هذا النوع من الصناعات لم يحظَ كثيراً بالتقدم كونه غير مسايرٍ للتطورات التي تشهدها أوروبا خاصة منذ القرن السابع عشر والنهضة الاقتصادية الأوروبية التي أعقبت حركتي النهضة والكشوفات الاقتصادية وسايرت تطور الممالك الأوروبية.

المحاضرة الثانية
النشاط الفلاحي تعدد القدرات وتنوع الإنتاج

أنواع ملكية الأراضي

كانت ملكية الأرض متشابهة في في بلدان المغرب العربي وأهمها أملاك البايلك أو المخزن ثم أملاك العروش المشاعة وثالثا أملاك المؤسسات الوقفية والزوايا ورابعا الأملاك الخاصة والتي تنتشر خاصة في فحوص المدن والمناطق القريبة منها[2]، ويمكن التفصيل في أنواعها في الجزائر فيما يلي.

- أملاك الدولة أو البايلك: وهي الأراضي التي تعود للدولة مباشرة، وأغلبها تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليدفي حالة الشغور أو ترحيل السكان المقيمين عليها بسبب الامتناع عن دفع المطالب المخزنية، وأغلبها موجود بضواحي دار السلطان وعواصم الأقاليم، وتشرف على توزيعها وتحديد أنواع المزروعات بها المصالح الادارية بمساعدة قبائل المخزن، وأحيانا تعطى هذه الأراضي لما يعرف بقبائل المخزن تستغلها مقابل أجر متفق عليه أو خدمات توفرها القبائل للسلطة المركزية والمحلية بالأقاليم؛ أما استغلالها فكان اما يتم مباشرة عن طريق الحكام الذين يستعينون بالخماسة او يستغلون قبائل الرعية في اعمال التويزة، أو تستغل استغلالا غير مباشر بمنحها للمرابطين وشيوخ القبائل والعشائر، وتعرف هذه الأراضي في الشرق الجزائري"بأراضي الجوابرة"، كما تدفع بهذه الصيغة إلى عشائر المخزن لاستغلالها والاقامةعليها مقابل دفع فريضة العشر(صاع من القمح وصاع من الشعير للجابدة)، والصيغة الثالثة للاستغلال هي ان يقوم الحكام بكرائها لسكان لقبائل فيما يعرف "بالحكر" مقابل 12 صاعا من القمح ومثله من الشعير لكل جابدة[3].

- الأراضي المشاعة:وهي أراضي العرش التي يستغلها كل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، وأحيانا يشترك صغار الفلاحين في وسائل الزراعة والإنتاج لاستغلال أراضيهم، وتوجد هذه الأراضي خاصة في المدن الداخلية والهضاب العليا والصحراء، تسمى في الشرق بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية بأراضي السبيقة.

تفرض الدولة على هذه الأرض غرامة سنوية وتأخذ عنها أحيانا اللزمة والمعونة، كما يدفع مستغلوها بعض الضرائب الفصلية والمعروفة بـ"العوائد" مثل ضيفة الداي وضيفة الدنوش وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر الباشا...الخ[4]؛

- أملاك الأوقاف والزوايا: نجدها في الفحوص والمناطق الداخلية وفي كل البلاد، وهي تؤجر للاستغلال الزراعي والرعوي لصالح المؤسسات الخيرية والزوايا التي أوقفت عليها، وتسير هذه مؤسسات من طرف وكلاء بحضور الفقهاء والعلماء وبالتعاون مع مؤسسة القضاء، وكان لكل مؤسسة وقفية ناظر، وانتشرت هذه المؤسسات خاصة في المدن الكبرى، كما كان للزوايا أوقافها؛ وحسب بعض تقارير الإدارة الاستعمارية فان أوقاف بعض المدن الكبرى كانت تغطي ثلاثة أرباع الاراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك؛ وتتميز هذه الملكيات (أراضي أو

---

[2] - الزبيري، ص 104.
[3] - سعيدوني، ص 166-167.
[4] - سعيدوني، ص166-167.

عقارات أو غيرها) بانها لا تخضع للضرائب ولا المصادرة ولا تنتقل ملكيتها لأطراف أخرى لغير ما حبست لها.

- الملكيات الخاصة: وهي أقل أنواع الملكيات وتنتشر في ضواحي والفحوص المدن خاصة، يستغلها أصحابها مباشرة أو بالشراكة مع صغار الفلاحين و"البحارين" والخماسين، وتتوجب عليهم ازاءها فريضتا العشر والزكاة، تتميز بصغر المساحة وضعف الاستقرار لخضوعها لآليات انتقال الملكية، ولوقوعها بالمناطق الجبلية الجبلية المكتظة بالسكان أو بضواحي المدن حيث يمتلكها كبار الملاك والتجار وموظفو الدولة؛ كما تتعرض الملكيات الخاصة أحيانا للمصادرة والحيازة من الحكام ، وهو ما وقع للملكيات الواقعة بضواحي مدن الجزائر وقسنطينة ووهران[5]؛ وقد كانت الملكيات الخاصة تستغل في الحبوب والخضر والفواكه، وتمد مخازن البايلك بما يجب في شكل زكاة وعشور.

إضافة إلى هذه الأنواع الأربعة من الملكيات كانت توجد أراضي الموات غير الصالحة للاستغلال الفلاحي، ومن حق من استصلحها وأحياها أن يتملكها واذا كانت قريبة من المدن والحواضر عليه أن يأخذ إذن تملكها من السلطات[6].

تميز هذا التنظيم لملكية الأرض بين الملكية العمومية (أراضي الدولة والقبائل والاوقاف) والملكية الخاصة(الأملاك الخاصة وأراضي موظفو الدولة) وعن طريق هذا التنظيم كسبت الدولة ولاءات الجماعات والمجموعات من خلال منظومة عقارية ضمنت لها الولاء المطلق لمختلف المكونات الاجتماعية[7]؛ ولكن بعض القبائل الواقعة في مناطق بعيدة عن نظر الدولة (في المناطق الجبلية والصحراوية) كانت بعيدة عن هذه الالتزامات مما جعل السلطة تنظم بين الحين والآخر حملات عسكرية لجمع الإعانات والعطايا.

النشاط الفلاحي

إن معظم سكان الجزائر يقطنون في الأرياف، لهذا فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، وساعد على ذلك شساعة الأراضي الصالحة للزراعة، خصوبة التربة، واعتدال المناخ، وتنوع التضاريس الذي أدى إلى تنوع الغطاء النباتي، والمحاصيل الزراعية، ويمكن تقسيم تضاريس الجزائر إلى ثلاث مناطق متباينة، المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب العليا، المنطقة الصحراوية.

كانت الفلاحة تمثل النشاط الاقتصادي الأول في الجزائر منذ قرون عدة وذلك نتيجة وجود مجموعة من العوامل المناخية وخصائص التربة خاصة، ولكن رغم ذلك فقد عانى القطاع الفلاحي من مجموعة من الصعوبات والتحديات.

قدرات النشاط الفلاحي

تعددت العوامل التي جعلت من النشاط الفلاحي يكفي البلاد ويوجه للتصدير أغلب محاصيله في السنوات غير الجافة، وابرز هذه العوامل:

---

[5] - سعيدوني، ص165.

[6] - الزبيري، ص 108.

[7] - رموم محفوظ، النشاط الفلاحي والحرفي ونمط الانتاج في الجزائر بين 1700-1830، البحث التاريخي، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ع 13-14، السنة 2016-2017، كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، ص 219.

- تنوع الطبوغرافية الجزائرية وتنوع تضاريسها، فمن السهول الساحلية إلى السهول الداخلية الواسعة كسهول متيجة وعنابة والشلف ووهران، ويذكر كل من وليام شالر وروزي وكاريت أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعا في العالم وذلك نظرا لتربتها ومناخها وموقعها؛ وسهل عنابة الممتد على طول 65كلم وعرض قدره 40كلم تزرع به كل أنواع الحبوب، اضافة إلى الأراضي الجبلية المتميزة بصغر المساحة والصالحة لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة وبعض الخضروات، وتتميز تربة الهضاب العليا بصلاحيتها لزراعة الحبوب في مساحات شاسعة ومناسبة المناخ لها، ونجد في الأخير الواحات الصحراوية المستغلة في زراعة النخيل وبعض الخضروات.

- تنوع المناخ في الجزائر والذي سمح بتنوع الغطاء النباتي وتوفر كمية من الأمطار لمختلف المزروعات، وهذا التنوع في المناخ والغطاء النباتي سمح بوجود زراعات متنوعة وتربية المواشي مثل الماعز والأغنام والأبقار والجمال.

- شساعة مساحة البلاد واتساع شريطها الساحلي سمح بتصدير مختلف المحاصيل الزراعية والمنتوجات الحيوانية، كما كان لطول الحدود البرية شرقا وغربا وجنوبا دور في تطوير التجارة البرية مع مختلف الأقطار العربية والصحراوية.

ولكن مقابل هذه القدرات كانت هناك مجموعة من التحديات والظروف الصعبة التي عمل فيها الفلاح الجزائري ولعل أبرزها:

- بدائية الوسائل الزراعية والمتمثلة خاصة في المحراث الخشبي الذي تجره الثيران، المزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل مما جعل عملية الحرث سطحية، اضافة إلى المنجل والطريقة التقليدية في تسميد التربة المعتمدة على فضلات الحيوانات ورماد الأعشاب.ورغم التطوير الجزئي الذي أدخله الأندلسيون على وسائل الري في بداية الفترة الحديثة فلم تتطور الزراعات المروية ولم تستغل مياه الأمطار لمواسم الصيف، ما عدا بعض الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تخزن كثيرا من الماء ولا تواجه الفيضانات وكثرة الأمطار، مثل الحواجز الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البليدة وما شيده آغا يحي من سدود بنواحي التيطري وبعض الحواجز البسيطة التي أقامها الفلاحون على أودية سيق والهبرا والشلف والصومام وغيرها. وجسب بعض المصادر التاريخية فان المستوى التقني للأدوات الفلاحية في بداية الفترة الحديثة كان متوسطا بل كان أحسن مما كان عليه الحال في أوروبا، وكان بقي في هذا المستوى في حين بدأت تتطور تلك الوسائل بعد القرن 17 في الجنوب الأوروبي[8]، وهو ما أكده فالنسي عن هذه المرحلة حيث لم تعرف الجزائر نموا للقوى الانتاجية وخاصة وسائل الانتاج[9].

إن طبيعة الملكية للأرض ووسائل الانتاج في الجزائر في الفترة الحديثة والقائمة على الأسرة والقبيلةن وكذلك نمط الانتاج التقليدي قد أوقف عملية التقدم للنشاط الفلاحي وجعله اقتصادا استهلاكيا أسريا أو محليا في أحسن الأحوال باستثناء المحاصيل الزراعية الكبرى كالحبوب[10].

---

[8] - جغلول عبدالقادر، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط3،1983، صص 26-27.

[9] - Valenci(Lucette),Le Maghreb avant la prise d'Alger,imp, Flammarion, 1969,p, 42.

[10] - رموم، مرجع سابق، ص، 226.

- الكوارث الطبيعية كالمجاعات والقحط والجراد والأوبئة والزلازل التي تضر بالحرث والنسل، فتضعف الامكانيات الفلاحية والقدرات البشرية، فكان الجفاف يحدد من كمية الانتاج الزراعي والحيواني فترتفع الاسعار وتنتشر المجاعات وتسوء الظروف الصحية، كما كانت الأوبئة والزلازل تحصد الأنفس ويفيض الانتاج عن حاجة الاستهلاك فيباع بأسعار زهيدة للأجانب مثل ما حدث سنة 1787 بالشرق الجزائري[11].

لقد ارتبطت هذه الجوائح مباشرة بالانتاج الزراعي والحيواني، وقد حفلت بها المصادر المحلية والأجنبية، وكانت بسبب نقص التساقط أو هجوم الحشات أو انتشار أمراض النباتات، فترتفع الأسعار كما حدث سنوات: 1644-1647-1770-1816[12]. أضرت تلك الجوائح بالانتاج الزراعي والحيواني وارتفعت الأسعار وقد وصف لنا الزهار الوضع أيام جائحة سنة 1816 قائلا:" ووقع الغلاء في تلك السنة، وأعطى الأمير (يقصد عمر باشا) القمح لجميع الخبازين، وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء، وأمر الخبازين بأن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز، وبقي الأمر كذلك إلى أن وجد الزرع الجديد، وقد أخصبت الأرض تلك السنة، ورخصت الأسعار والحمد لله"[13]؛ وقد خص العنتري هذا الحدث بكتاب سماه "مجاعات قسنطينة"، فصا في مظاهرها وأسبابها وانعكاساتها "ففقد الأمن وكثر الهرج والمرج" وانتشر الجوع والفساد[14].

- كثرة الانتفاضات والتمردات وضعف الأمن مما أثر على النشاط الفلاحين فكثيرا ما كانت "المحلات" أو الحملات العسكرية تعد لمعاقبة القبائل التي تتأخر على تقديم المطالب المالية والزراعية والحيوانية، فتثور القبائل ويتعثر النشاط الفلاحي وتضعف القدرات البشرية التي تعتمد عليها الزراعة الجزائرية.

- قلة اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وعدم احتكاك الأهالي بأوروبا والاستفادة من تطور وسائل الانتاج الفلاحي الذي قدمته الثورة الصناعية في نهاية الفترة الحديثة.

---

[11] - سعيدوني، ص 168-169.

[12] - الورثلاني (الحسين)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ابن أبي الشنب، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1908، ص28- 21- 700. وكذلك الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف(1830-1754)، تحقيق أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1974، ص 117.

[13] - الزهار، المصدر السابق، ص 117.

[14] - العنتري صالح، مجاعات قسنطينةن تحقيق رابح بونار.

المحاضرة الثالثة

الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية

تبعا لتتعد قدرات النشاط الزراعي فقد تنوعت محاصيله من الأراضي الساحلية إلى الواحات الصحراوية، ورغم أن السلطة المركزية والسلطات المحلية لم تكن تعني عناية كبرى بالزراعة، فان منتوجات البلاد كانت تزيد عن حاجة السكان وتسوق للخارج إضافة إلى شهرتها العالمية خاصة في الجهات الشرقية، وسنتتبع مختلف المحاصيل الزراعية الموجودة في الجزائر في الفترة الحديثة.

1-الحبوب: عرفت الجزائر بزراعة الحبوب ذات النوعية الجيدة، خاصة ببايلك الشرق، حيث أقيمت له مخازن بالموانئ لتصديره إلى أوروبا (خاصة فرنسا واسبانيا)، وحسب دو بارادي (Venture De paradis) فقد كان القمح الصلب الجزائري أو ما يعرف بـ"البليوني" من النوع الجيد ولا يضاهيه إلا قمح سردينيا[15]، وتنتشر زراعته كذلك بالأراضي الساحلية ولكنه أقل نوعية، وذلك للظروف المناخية ونوعية التربة غير الملائمة (ارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط)، وقد وصف حمدان خوجة هذا القمح الرديء بقوله:"انه من أحط أنواع القمح لكون لونه داكن ونشاؤه قليل، ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف"[16]؛ تنتشر زراعته كذلك نواحي قلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والهضاب العليا خاصة الشرقية، وقد قدرت المساحات المخصصة لزراعة الحبوب بالشرق الجزائري والتابعة للبايلك بحوالي 4800 جابدة (الجابدة تتراوح بين 8 و10 هكتارات)؛ كما نجد زراعة الحبوب بمساحات أقل بالسلسلة الجبلية وهذا لطبية السطح وهو موجه للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى.

2-الأشجار المثمرة: تنتشر زراعته بفحوص المدن والسلسلة الجبلية خاصة، وكان الأنليون قد طوروا وحسنوا الكثير من أشجار الفواكه، وأبرز أشجار الفواكه: التين والزيتون والبرتقال والاجاص والبرقوق والمشمش والرمان والعنب والخوخ وحب الملوك(الكرز)، كما نجد التوت الأبيض والأسود بفحوص شرشال والقليعة، وكانت توفر هذه الفواكه موردا غذائيا وتجاريا، وكانت شجرة الزيتون في سهل متيجة تنتج حوالي 40 لترا من الزيت (متوسط إنتاج القنطار 15لتر)، وحسب بعض المصادر الأوروبية فان استغلال البرتقال في الجزائر كان أحسن مما هو عليه في فرنسا.

كما كانت توجه بعض أشجار الكروم لانتاج الخمور، حيث كان ثمن الحمولة الواحدة من العنب سنة 1788 23 موزون للقنطار[17]، وانتشرت في متيجة وعنابة ومستغانم؛ وانتشرت واحات النخيل بالصحراء خاصة في الجهة الشرقية الممتدة بين بين ورقلة وبسكرة وغرداية وواد سوف، وقد اشتهرت التمور الجزائرية بالوفرة في الانتاج والجودة في النوعية وقد وصف ذلك القنصل الأمريكي شالر بقوله: "وغابات النخيل كثيرة في البلد والتمور لذيذة للغاية..."[18].

---

[15] - رموم، ص 221.

[16] - سعيدوني، ص174.

[17] - De paradis, Op.Cit, p, 129.

[18] - شالر، المصدر السابق، ص30.

3-الخضروات:تزرع خاصة بالأراضي الساحلية وبالفحوص وبدرجة أقل في السلسلة الجبلية، كما كان مزارعي متيجة يزرعونها بجانب الأودية حيث يتوفر الماء، تنوعت هذه الخضروات بين:الطماطم والخيار والبصل والعدس والبطاطس والفلفل وغيرها، كانت هذه المحاصيل موجهة للاستهلاك المحلي باسواق المدن خاصة، وقليلة الاستهلاك بالريف والقبائل، وشهادات الرحالة والأسرى الأوروبيين والقناصل كثيرة عن هذه الزراعات بالسهول الساحلية[19].

4-المزروعات الصناعية –التجارية: كالتبغ والقطن والأرز والكتان، فنجد الأرز يزرع بنواحي مليانة والمدية ومعسكر ومستغانم ومتيجة حيث يتوفر الماء، وفي نهاية الفترة الحديثة كان ينتج منه حوالي 6000 صاع في السنة، ويوجه انتاج القطن المزروع بسهول مينا والشلف ومستغانم إلى المدن لصناعة الخيوط النسيجية، والتبغ يزرع بسهول عنابة ومتيجة وبعض الواحات الصحراوية، وأشهر أنواعه ما كان يغرس بنواحل الواد وقرية الشبلي بسهل متيجة[20].

يضاف إلى هذه المزروعات ما تنتجه مزارع العسل والشمع خاصة بمنطقة عنابة والقالة والمنطقة الجبلية في الوسط والحدود الغربية، يستهلك العسل محليا ويباع بأسواق المدن أو لوكلاء البايلك.

وإلى جانب هذه المحاصيل، فإن الجزائر كانت تنتج المحاصيل الصناعية، كالكتان في البليدة، والتبغ في مدينة الجزائر وضواحي عنابة، ويصدر جزء منه إلى تونس وطرابلس. كما تنتج القطن الذي أدخل زراعته الأندلسيون، وتم زرعه لأول مرة في مستغانم، يذكر " حمدان خوجة " أنه كان ينتج هو نفسه القطن في سهل متيجة وأن زراعته لم تكن معروفة لدى العرب. وقد قال في شانه القنصل الفرنسي في الجزائر: **" تانفيل " – « D. THAINVILLE »** : مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر، فإنها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جرّبت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت النتيجة إيجابية ".

كما أدخل الأندلسيون أسلوب تربية دودة القز وأنتجوا الحرير في القليعة وشرشال.

أما زراعة الكروم، فهي منتشرة في المنطقة التلية، وكان تهيمن على باقي الزراعات الصناعية المذكورة لاسيما في أواخر العهد العثماني، حيث كان يتم تحويل قسم كبير من العنب إلى الخل، والباقي يروج كعنب المائدة، وحسب الملاحظين كانت زراعة الكروم الموجهة لإنتاج الخل، تأتي في شكل شجيرات صغيرة.

- **تربية النحل:** تتم تربية النحل بإقليم سيباو وهذا ما أكده " شلوصر ":" يهتم القبائلي كثيرا بتربية النحل " وإذا شاهد القبائلي تجمع قدر كاف من النحل، فإنه يكسر البيت ويأخذ العسل والشمع ويبيعها في المدينة، وطعم العسل جد لذيذ ويوجد بكثرة".
- **زراعة النخيل**: تسود زراعتها في الصحراء، في الواحات الجزائرية، وقال **"شلوصر"**: " عن ثمار النخيل وهي التمور ما يلي: " وتوضع التمور، بمجرد أن تنضج وتجمع، في الشمس

---

[19] - شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816-1824)، ترجمة اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 30.

[20] - سعيدوني، ص176.

لتجفف وتزول عنها رخاوتها ودهانها، أو يدك أيضا في جلود الماعز، وتوضع فوقها حجارة ثقيلة، ثم تباع. وكتب **"شالر"** بدوره الذي أكد أن نخيل الجزائر كثيرة وتمورها لذيذة خاصة في الواحات الصحراوية العميقة.

- **الأخشاب:** للجزائر غابات كثيفة منتشرة بالمناطق الجبلية التلية، وقال عنها **"شالر"** أنها ليست النوع الجيد وقلّما تستعمل لبناء السفن، بينما **"بوتان"** أكد جودة خشب نواحي بجاية ووهران وتلمسان، إلا أن استغلال سكان الجبال المفرط لهذه الغابات أدى إلى تدهورها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

كانت جل هذه المحاصيل الزراعية بمختلف المناطق يوجه للاستهلاك المحلي، عدا المحاصيل الزراعية الكبرى كالحبوب التي تسوق إلى الخارج، فخضر وفواكه مزارع سهل متيجة توجه إلى المدن القريبة، فمدينة الجزائر حسب فنتور دو بارادي تحيط بها 16 ألف مزرعة، ومنتجات بساتين سهل متيجة من الخضر والفواكه والحبوب والمواشي والدجاج والألبان كانت تباع بأسواقها اليومية والأسبوعية[21].

5- الغابات: كانت المساحات الغابية بالجزائر حوالي 19 مليون هكتار جلها ببايلك الشرق، واستغلت هذه الثروة بالتعاون مع القيادات المحلية والمرابطين، مثلما منح الداي مصطفى سنة 1702 مرسوما سمح للمرابطين ببلاد القبائل باستغلال وبيع خشب "الكراستة"، كما كان لعائلة المرابط أحمد المكي بن سيدي عبدالقادر أمقران حق استغلال خشب جبال البابور منذ سنة 1750، وكل تلك القيادات كانت تستغله بمساعدة حاميات عسكرية وقيادات محلية[22].

استغل خشب الغابات في بناء المنازل وصنع أثاث البيوت والأواني المنزلية والتدفئة، ولكن أغلب الانتاج وجه لصناعة السفن خاصة منذ سنة 1781، مما جعل المساحة الغابية تتراجع بقوة عشية الاحتلال بالنواحي الشمالية، كما قدمت امتيازات قطع أشجار الكروش والزان بشرق البلاد للانكليز والفرنسيين سنة 1817 مقابل 200000فرنك[23].

---

[21] De paradis (Venture), Op.Cit, p 118.

[22] - Féraud (Charles), Exploitation des forets de la karasta dans la kabylie orientale, Revue africaine, N13,Année 1869, p, 38.

[23] - سعيدوني، ص 176-177.

الثروة الحيوانية

تنتشر تربية ورعي المواشي في المناطق الساحلية والداخلية والسلسلة التلية وبرجة أكبر في الأقاليم السهبية بالهضاب العليا حيث تنتشر زراعة الحبوب وتوفر مجالا واسعا للرعي وكذلك تتوفر على العلف الطبيعي[24].

يصعب حصر الثروة الحيوانية في تلك الفترة لقلة اهتمام السلطات بعملية الاحصاء، ولكن تقدم بعض المصادر إشارات عن حجم هذه الثروة، كما قال ابن العنتري:"ان البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريال ونصف"، وهذا دليل على كثرة رؤوس البقر، وفي احصاء للادارة الاستعمارية سنة 1863 وبعد ثلاثين سنة من الحروب المدمرة كان عدد الأبقار أكثر من مليون رأس وعدد الأغنام أكثر من ثمانية ملايين رأس هذا في وقت كان عدد السكان في حدود مليونين ونصف المليون نسمة[25]؛ فالأغنام والأبقار والماعز كانت منتشرة خاصة بالمناطق السهلية والتلية، والخيول والأغنام في المنطقة التلية والهضاب العليا(السهوب) والجمال بالمناطق الصحراوية، فقبيلة الحنانشة المخزنية بباليك الشرق مثلا كانت تملك ثروة حيوانية كبيرة نتيجة شساعة أراضيها الرعوية تمثلت في: 38304 رأس غنم و 1588 رأس بقر و 6141 رأس معز و 4120 رأس خيل، وهذه احصائيات تقرير السناتوس كونسولت[26].

اهتم الجزائريون بتربية المواشي أكثر من اهتمامهم بالزراعة، واعتنوا بتطبيبها وتكاثرها، فقد كانت حظائر الباليك بسهول متيجة وعنابة ووهران وفحوص قسنطينة، وكانت جل حيواناتها من الخيول والأفراس، تتلقى العناية الصحية، وحسب حمدان خوجة فان الفلاحين بسهل متيجة كانوا على بالمعالجة البيطرية لمختلف مواشيهم[27].

وفرت تلك الثروة الحيوانية مادة أولية لعدد من الحرف الصناعية والخدماتية، مثل الصوف والوبر والجلود واللحوم والزبادي والألبان والسمن، وكانت مواد الصوف والوبر والجلود تكفي الصناعات المحلية وتصدر للخارج عن طريق التجار الأوروبيين واليهود، كما كانت الخيول والجمال والبغال والحمير وسائل ضرورية لنقل الأشخاص والبضائع داخل المدن وضواحيها، واختصت الجمال للمسافات البعيدة وربط الجزائر بمختلف الأقطار العربية والإفريقية عبر آلاف الكيلومترات.

أما الثروة السمكية فقد كانت كثيرة ومتنوعة، ويصطاد الجزائريون السمك للاستهلاك المحلي على طول السواحل، ويسوق للمدن الساحلية خاصة، ونظرا لقلة استهلاكه فلم تتطور عملية الصيد ولم تتحول إلى تجارة مربحة[28].

تجمع المصادر التاريخية عموما المحلية والأجنبية على جودة ووفرة المنتوج الفلاحي في الجزائر في الفترة الحديثة – باستثناء سنوات المسغبة- في مقابل نمو سكاني ضعيف، وهذا ما يفسر قلة ارتفاع الأسعار لكل المنتجات الزراعية والحيوانية، وهو ما قصده الورثلاني في وصف أسواق قسنطينة فقال:"أسواقها كثيرة، دكاكين هامة، خيرات كثيرة كالسمن واللحم والقمح والتين...

---

[24] Valensi, Op.Cit, pp, 242-244.

[25] - الزبيري، المرجع السابق، ص 109.

[26] - رموم، المرجع السابق، ص 223-224.

[27] - خوجة حمدان، المصدر السابق، ص74.

[28] - سعيدوني، مرجع سابق، ص 179.

أراضي خصبة كثيرة المزارع، الحبوب وتربية الماشية، كثيرة القوافل التي ترد إليها من كل ناحية، الأسعار منخفضة، وغلاؤها لا يدوم ولذلك كثرت دنوشها..."[29].

لقد المجتمع الجزائري اهتم بتربية الحيوانات· وكانت شائعة في كل الأرياف والمناطق الجبلية، فلا نجد أسرة ريفية لا تملك عددا من الأغنام والأبقار والماعز والحمير والدواجن، فتربية الاغنام والجمال، منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء، حيث شساعة المراعي، بينما المنطقة التلية كانت متخصصة في تربية الأبقار، أما الماعز والخيول والبغال في منطقة القبائل خاصة، إلا أن هناك من أولى اهتماما خاصا بتربية الخيول. وهذا ما لاحظه حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال عن سكان السهول ما يلي: " هؤلاء السكان يحبون الخيل حبا جنونيا، ولا يفكّرون إلا في مضاعفة أعدادها، وهم يفرقون بين أنواعها ويحفظونها بعناية، وتستعمل السلالات الوضعية للحصول على البغال، وهناك سلالات تخصص للحرث، ولكن أحسن الأنواع، أي الجياد، فإنها للسباق وللحرب ولا تباع إلا نادرا ".

وقد سمحت هذه الثورة الحيوانية، لكي تكون الجزائر من الدول المصدّرة لها، وللصوف والجلود، إضافة إلى المحاصيل الزراعية الأخرى، كالحبوب، الزيت، والشمع.

وإذا قيّمنا القطاع الزراعي، فيمكن القول أنه عرف انتعاشا ملحوظا، عند توافد الأندلسيون على الجزائر، الذين قاموا بتطوير أساليب وتقنيات الفلاحة، حيث عرفت منطقة مستغانم، تلمسان، المدية، ندرومة أساليب مختلفة في طرق الري، وقد أقيمت عدّة سدود في غليزان، سيق، والشلف،.. كما أدخل الأندلسيون محاصيل زراعية جديدة. ولكن رغم هذا الجهد المبذول في تطوير القطاع الفلاحي، فإنه لم يكن يشمل أراضي البلاد، إذ كان مقصورا على المناطق التلية التي استقروا بها، بينما المناطق الداخلية، فإن معظم أراضيها تركت بورا.

وحتى الفلاح الجزائري، احتفظ بأساليبه التقليدية في استغلال الأرض ولم يطور وسائل إنتاجه، فكان يعتمد على الآلات البسيطة، كالمحراث الخشبي، والمنجل البسيط، والاعتماد على الأمطار، لذا تعدّ سنوات الجفاف، من سنوات المجاعة، حيث لا يجمع الفلاح في بعض الأحيان حتى كيل ما زرعه، ولم تقم الحكومة بتشجيع بناء السدود، بل كانت مياه الأمطار، تترك على حالها لتضيع في البحر أو في المستنقعات دون أن يستفيد منها الفلاحون وسكان البلاد في الاستغلال الزراعي. وكانت جلّ الأراضي الزراعية، تترك بورا في فصل الصيف، اللهم إلا بعض المناطق المحدودة التي تظهر بها الينابيع الطبيعية أو فيها الآبار فإنها تزرع خضرا للاستهلاك المحلي.

وقد كانت لهذه الوضعية، انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، وهذا ما جعل القنصل الفرنسي في الجزائر" **فاليير**" يقول: " كان بإمكان الحكومة أن تشجع زراعة الأرض، التي تتميز تربيتها بالخصوبة، وجعلها إحدى وسائل الثراء وتنمية ثروة الشعوب".

كما ساهمت عدّة عوامل أخرى في عرقلة نمو وتطور القطاع الفلاحي، خاصة في أواخر العهد العثماني، ويمكن حصرها فيما يلي:

-السياسة الضريبية: نظرا لانخفاض مداخيل الدولة الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لجأت المحكومة الجزائرية إلى رفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي، فارتفعت رسوم الحكور

---

[29] - الورثلاني، المصدر السابق، صص 685-686.

في قسنطينة من خمسة وعشرين فرنكا إلى خمسين وثلاثين فرنكا. لكن هذا الإجراء جعل الفلاحون يتخلّون عن نشاطهم الزراعي، ليلجأوا إلى الجبال والصحاري، فارين من جباة الضرائب. وتحوّل معظمهم إلى مرّبي المواشي، الأمر الذي كان يسهل عليهم الفرار أمام الجباة، وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، فأصبحت مهجورة وجرداء.

ان صورة الحرص على التمسك بالارض في الجزائر وبلاد المغرب العربي لا تكتمل الا بالبحث في مختلف أشكال استغلال الارض، والمعاملات الفلاحية بين الملاكين والمزارعين، والتحديات التي واجهت القطاع الفلاحي بصفة عامة في هذه المرحلة، فما هي طرق الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

سنتتبع في هذا الفصل مختلف أشكال التعاون في استغلال الاراضي الزراعية وتربية الحيوانات كما وردت في وثائق المحاكم الشرعية، بداية من حرث الارض وتحضيرها وزراعتها، الى شؤون الزراعة وتربية الحيوانات، وقد تعرضت سجلات المحاكم الشرعية لمختلف مشروعات الاستثمار الفلاحي المشتركة في فلاحة الارض، التي يوردها القضاة تحت اسم "الشركة"، "المزارعة"، "المساقاة"، و"المغارسة"30؛ مع الاشارة الى أن كل تلك الطرق الواردة في سجلات القضاة في هذه المرحلة تتعلق بالملكيات الخاصة، وبعضها كانت أراضي قصر ومحجورين يتولى القاضي الاشراف عليها بمحاسبة المقدمين على أملاك القصر، أو بكرائها لمن يستغلها سواء كانوا جزائريين أم أجانب، عن طريق مناقصات تسلم الارض من خلالها لصاحب أفضل عرض31. لذا فان التنوع في هذه الصيغ يؤكد أنها كانت متبعة من طرف كبار ومتوسطي الملاكين وحتى صغار الفلاحين في القرى والحواضر.

تفرق عقود القضاة عادة بين عدة أنواع من الاراضي أهمها: المعدة للحراثة، البساتين، البور والغابات، فالاولى تختص بمختلف المزروعات والخضروات، والثانية تتنوع بين مساحات صغيرة للحبوب وغراسة أشجار الفواكه، ولا يسمح عادة باقتلاع اشجارها، فهي تستغل لما فيها من اشجار الفاكهة، وأخرى تستغل للرعي والحطب وغيرها من المنافع.

ان استغلال الارض وانتاج المحاصيل كان يتم عبر طريقتين أساسيتين هما: الاستغلال المباشر من خلال اصحابها الملاك الفلاحين، أو من المزارعين الذين يستأجرون الارض من الملاك ويستغلونها لصالحهم، وقد غطى هذا النوع فضاءات متنوعة من النشاط الفلاحي، بداية من أجنة وفحوص مدينة الجزائر الى الاراضي الشاسعة في سهل متيجة، والفلاحة الجبلية بالسفوح الشمالية للاطلس التلي وبلاد القبائل، وحتى بعض الاراضي خارج اقليم مدينة الجزائر بالواحات الصحراوية؛ وفي كل الفضاءات كان يستعين الفلاح أو المزارع بالعمال الدائمين أو الموسميين.

---

30 - المزارعة هي الشركة في زرع الحبوب وكل ما يبذر في الارض، والمغارسة هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا، والمساقاة وهي أن يدفع الرجل بستانه وشجره لمن يسقيه ويسهر على خدمته، وقد تناولت المصنفات الفقهية شروط وأشكال وأحكام كل نوع. ابن جزي، المصدر السابق، صص 220-221-222. و الجعلي المالكي، المصدر السابق، صص 158-159.

31 - كان هذا التقليد متبعا قبل الاحتلال اضافة الى التعاون مع المجلس العلمي الذي يرأسه القاضي والمفتي، سواء في اراضي القصر او الحبوس عن طريق مختلف المؤسسات الدينية والخيرية. سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر، ص 235.

والطريقة الثانية تكون بواسطة مختلف عقود الشركة والمزارعة في الفلاحة وتربية الحيوانات؛ حيث يشترك الفلاح سواء كان مالكا للارض أو مستأجرا لها، مع المزارع32 في توفير العناصر الاساسية لممارسة الانتاج، ويقسم المحصول بينهما وفق نسب تحددها العقود، وتكشف هذه الصيغة التقليدية على شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وسنرى كيف كان لكل طريقة الأثر البارز في مجتمع المدينة، والدور المحوري في النشاطات الفلاحية والتعاملات الاقتصادية33.

أ- الاستغلال المباشر: يعتبر فيها صاحب الارض منتجا مستقلا، يقوم بمختلف مراحل زراعة ارضه من الحرث الى الجني والحصاد لحسابه الخاص، اعتمادا على نفسه وأفراد عائلته، ويستعين ببعض الفلاحين الآخرين، الذين يعملون كأجراء في المزارع والبساتين للقيام ببعض المهام كحراسة المزارع وحصاد الحبوب ورعي الحيوانات والاعتناء بالدواب(خيول، بغال) وتزبيل التربة، وتنفيذ بعض الاعمال المدرجة في جدول الاعمال الفلاحية، مقابل اجور يومية أو تثمن جهودهم بمساحة الارض وكمية المنتوج، وتختلف تلك الاجور من منطقة لاخرى34،وتراوحت في بداية القرن العشرين بين 1،5ف و2ف، وتصل الى 2،5 للحصادين، وهي ترتفع وتنخفض حسب نجاح موسم الحصاد، في حين كانت نفس أجور العامل الاروبي في المزارع تصل الى الضعف35. وعن طريق نظام الاستغلال المباشر يكون الفلاح - صاحب الارض- هو المسؤول عن الانتاج.

يستغل الفلاح ارضه في سهل متيجة وفحوص مدينة الجزائر اعتمادا على امكانياته البسيطة، فهو يمتلك أغلب وسائل الانتاج، واذا عجز عن مواصلة نشاطه الفلاحي يستعين بالقروض أو يؤجر جزءا من أرضه، ويتصرف في ارضه ومحصوله وفق مصلحته، ولذلك عند دراسة تركات الفلاحين نجد الورثة يقيّمون كل وسائل الانتاج ويحتفظون بها "في بيت الوسط" دون تقسيمها36، ويتولى أكبر أفراد العائلة مسؤولية تسيير المزرعة أو الحوش وشؤون العائلة الاجتماعية، أو يعين لهم القاضي مقدما على الورثة، الذي قد يكون واحدا منهم، تتجسد هذه الحالة في وضع العائلة التي تولى فيها الشقيقان الكبيران استغلال الارض، على ان تقسم المداخيل في نهاية الموسم على الورثة بحضور القاضي والمقدم على القصر، او يقوم الأشقاء الكبار بكراء الارض من العائلة ويستغلونها لصالحهم، كما حدث لعائلة أخرى بحوش بن مراد ببلدية برج الكيفان – ضواحي مدينة الجزائر-

---

[32] - يرى أجرون أن أسلوب استغلال الارض مع المزارع لم يكن موجودا في الجزائر قبل سنة 1914، وهو نظام أدخله المستوطنون تحقيقا للفائدة، باعتبار أن "مناب الخماس مفرط في الربح"، فكان التوجه للمزارع هو السعي للبحث عن خماس يأخذ أقل من الخمس؟ في حين أن المصنفات الفقهية والمصادر التاريخية ثرية بمسائل وصيغ المزارعة و"البحار" الذين يشاركون الملاك في استغلال الارض بالنصف او الربع او الخمس مع الاشتراك في توفير عناصر الانتاج.Ageron,T2, Op.Cit,p.837

[33] - ان صيغ الاستغلال غير المباشر التي وردت في وثائق المحاكم الشرعية تشبه كثيرا نظم الاستثمار الزراعي التي كانت موجودة في بلاد الاندلس والغرب الاسلامي في العصر الوسيط، مع التنوع في الاسماء والمصطلحات، وكانت تتم مختلف العقود تحت اشراف القضاة، أنظر: يوسف نكادي، الزراعة في الاندلس خلال القرن الخامس الهجري، مطبعة الجسور، وجدة، 2007، صص 190-211.

[34] - خصصت الكثير من المصادر التاريخية والمصنفات الفقهية وكتب علماء الفلاحة فصولا في مؤلفاتهم للحديث عن "الخدام" و"الاجير" والعمل مقابل أجر في الفلاحة. يوسف نكادي، المرجع السابق، صص 219-220.

[35] - Ageron, T2,Op.Cit, p. 839-840.

[36] - أنظر حصر متروك فلاح بنواحي بئرتوتة في ح 20، في 1901/7/21، س م م، د260. و فلاح آخر ببوفاريك في ح 25، في 1901/9/25، س م م، D260. حصر المتروك عادة يبدأ باثبات وفاة المعني وحصر ورثته ثم حصر المتروك.

التي اشتغلت بزراعة الدخان، وعند موسم الجني يكون المحصول لكل العائلة، وفي الموسم الآتي من سنة 1920 اكترى الشقيقان الكبيران الارض من الورثة للاستغلال الخاص في نفس الزراعة37.

نجد كذلك حالة تتكرر في العائلات الفلاحية في فحوص مدينة الجزائر وسهل متيجة، وهي الشراكة في العمل الفلاحي بين الاشقاء، فيقتسمون المداخيل والديون التي عليهم، تبدأ هذه العملية بعد وفاة الاب، فيحضر القاضي بطلب من الورثة لتقويم متروك المتوفي من أدوات فلاحية ومنتوج ودواب، وحتى أثاث البيت وغيره، ثم الديون التي على المتوفي، ولكن مع بقاء كل ذلك "في الوسط" بين أفراد العائلة38.

---

37 - أنظر الاحكام: ، ح 786 الى 790، و ح 833 و834 من س م م، D351. مساحة الارض ثلاث ه ونصف بسعر 1191ف لمدة اربع سنوات، وموضوع آخر مشابه، الارض بحوش ببئر توتة وحوش أولاد سلامة في الشياع بين ثلاث اشقاء توفي احدهما وبقي الاستغلال في العائلة، و170، و177، س م م، D312 . و ح 33، س م م، D414.

38 - يوجد عدة رسوم مثل ح 9 و ح 26 سنة 1904، س م م، D260

المحاضرة الرابعة
الحرف في الجزائر: خصائصها وأنواعها

اذا كان النشاط الفلاحي يبرز فيه دور ريف المدينة اكثر من مركزها، فان الحرف الصناعية في الفترة الحديثة يبرز دورها وتنظيمها في المدينة اكثر من الريف، وهذا دون اغفال ارتباطها بالريف والمناطق الداخلية، باعتبار أن الفضاء الاخير كان مصدرا لكثير من المواد الاولية للحرف، وسوقا للكثير من منتوجاتها من جهة، اضافة الى أن أهالي المدن الداخلية كانت لهم نشاطات حرفية وتجارية بالمدينة، ويعملون كأجراء في مختلف الحرف داخل المدينة وضواحيها، ولذلك فرغم أن مركز النشاط الحرفي كان في المدينة، الا أنه كان مرتبطا بالفضاءات الاخرى، ويظهر هذا الارتباط في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في فضاءين أساسيين هما: أولا المدينة وفحوصها، وثانيها المناطق والمدن الداخلية، وقد أخذت مسائل نشاط ومشاكل القطاع الحرفي، وديونه وآثاره الاجتماعية في الفترة المعاصرة النصيب الاوفر في سجلات المحاكم الشرعية.

خصائص الحرف في الجزائر

كانت الحرف في الجزائر قبل الاحتلال من اهتمامات سكان المدن ومن حاجات سكان الريف، واشتملت على عدة قطاعات في النسيج والجلود والصناعات الحديدية والنحاسية وغيرها، وأشهر الصناعات النسيجية نجد الصناعات الحريرية، التي كانت في النصف الاول من القرن السابع عشر مزدهرة ومتطورة بسبب توفر المادة الأولية، ورواج المبادلات التجارية الدولية، وقد لعب العنصر الأندلسي دورا مهما في الصناعات النسيجية والحريرية منها خاصة، وعرف ممارسو هذه الصنعة بالحرارين، وكانت لهم سوقا عرفت باسمهم، يقع بشارع البحر في الجهة البحرية للجامع الاعظم، كما كانت لهم محلات وحوانيت في جهات اخرى من المدينة، واشتهرت أنواع المنتوجات الحريرية داخل البلاد وفي مدن المغرب وحواضر الشرق الاسلامي المتوسطية، كما انتشرت بعض ورش الحرارين في البليدة وشرشال، أما الريفيون فلم يكونوا يعرفون صناعة الحرير بل حتى استعمالاته كانت محدودة خارج المدن والحواضر لغلاء سعره.

عرفت المدن حرفا أخرى مثل الدباغة والحياكة والخياطة، وقد تعرضت كلها لنكبة الاحتلال؛ لقد ترك لنا حمدان خوجة صورة حية عن عملية التدمير المنظمة التي اتبعتها سلطات الاحتلال في السنوات الاولى لتهيئة "ساحة الحكومة"، فدمرت خمسة أسواق عمومية هي سوق القيصرية لنسخ الكتب وبيعها، وسوق القابس وسوق الحدادة وسوق القماش ومصنع الحرير.

أما الحرف الخدماتية المتنوعة والعديدة، فتأتي في المرتبة الاولى حرفة الحفافة ثم "القهواجية"، وكذلك الحواتين (صيد السمك وبيعه) والخضارين وغيرها، وهي حرف ضرورية لحاجات سكان المدينة وزوارها، وسنرى لاحقا ان أغلب انواع الحرف التي بقيت في نهاية القرن التاسع عشر هي من النوع الاخير.

أما اذا عدنا للفضاء الثاني، الذي ضم الحرف الريفية بالاوطان وقبائل السلسلة التلية، فقد تنوعت هي الاخرى ولكنها ارتبطت بطبيعة المادة الاولية المتوفرة بالضواحي والريف، وتميّزت بمحدودية الانتاج ونوعيته، وبمساهمة المرأة فيه بقوة، خاصة في الصناعات النسيجية والغذائية،

ووجه الانتاج الحرفي للاستهلاك المحلي أساسا، وللتبادل بسلع اخرى مع سكان الجنوب والمدينة بدرجة ثانية، في الاسواق المحلية الموجودة بالاوطان والحواضر الاخرى.

وتعتبر الصناعات الخشبية أهم حرف الريف، وتعتمد على حطب ونباتات المناطق الداخلية، وتمثلت في صناعة أثاث البيوت والاواني والسلال؛ كما نجد الصناعات النسيجية، وأتقنت المرأة في الأوطان وقرى وخيم الهضاب العليا صناعة البرانس والقندورة وغطاء الرأس ونسج الصوف، والصناعات الغذائية كانت موجودة في كل البلاد، وتمثلت خاصة في صناعة الطحين والسكر والملح والزيت والصابون والخليع –اللحم المجفف والمملح) وغيرها، مما يشكل في العادة "عولة " المجتمع في الريف والمدينة.

تميّزت الحرف الريفية كونها ذات طابع حرفي أسري ومتنوع، تعتمد على المادة الاولية المحلية، وتتميز بعضها بنوعية جيدة لوجود الحرفيين المهرة، وفي قبائل الاطلس بقيت الحرف القديمة لحاجة الاقتصاد المحلي لها، فكانت كل عائلة تسعى لانتاج حاجاتها اليومية بوسائلها في مختلف الصناعات، ونشير في الاخير الى ان غياب البنية التنظيمية لحرف الريف ومحدودية الاحتكاك بالمدينة حدد دورها اقتصاديا واجتماعيا داخل البلاد وخارجها.

أهم الحرف

حرفة النسيج: تعتبر من أهم الحرف بالمدن والأرياف لاشتمالها على عدة حرف متفرعة عنها، لصناعة الملبوس والمفروش والأفرشة والأغطية وغيرها، وكانت ببعض المدن شبه مناطق صناعية ففي مدينة مازونة كان بها 1400 ءالة نسج، وضمت مدينة ندرومة حوالي 25 محل نسيج وهي مدن صغيرة بالمقارنة مع تلمسان ومدينة الجزائر؛ ولقد اشتهرت زرابي مدن غرداية والأوراس والقلعة وغيرها، تمارس في البيوت من النساء بأدوات تقليدية موروثة بشكل يومي، وترتبط بحرفة النسيج حرفة التطريز، ويمارسها الرجال والنساء في البيوت والورش، ومادتها الأساسية خيوط الذهب والحرير والفضة على الأقمشة الحريرية والقطنية والجلود، وكذلك تتصل بحرفة النسيج ورش الدباغة لتلوين الجلود والأقمشة، وكانت بعض المدن معروفة بالدبغ كمازونة وأخرى بالتصنيع كتلمسان، ومعامل الدبغ عادة تكون خارج مركز المدينة.

صناعة الأواني الخشبية والفخارية: نجحت هذه الحرف نتيجة توفر المادة الأولية محليا، وكذلك لمساهمة الريف فيها، ودلّت الدراسات على البصمة التي أضافها الأندلسيون في تطور هذه الصناعة في المدن، اشتهرت في انتاج هذه الادوات في الغرب مدينتي تلمسان وندرومة، وفي الوسط بلاد القبائل، وتلحق بهذه الصناعة صناعة الحصائر وبعض الأثاث والأواني من نباتات و"دوم" وسعف النخيل وكل منطقة تنتج مما توفر لديها.

دار الصناعة بمدينة الجزائر: وهي مؤسسة تابعة للدولة أقامها خير الدين باشا، مكلفة بصناعة الأسلحة والبارود والمدافع وكذلك ضرب السكة، ومعادن الحديد والنحاس والرصاص المادة الأولية لذلك كانت متوفرة ببلاد القبائل وبالأطلس المتيجي؛ ولكن الأسلحة المصنوعة كانت أقل نوعية من نظيرتها القادمة من أروبا ذات التقنية العالية، ولذلك كثيرا ما كانت تستعين هذه الصناعات بالأوروبيين.

اضافة الى الصناعات الغذائية وورش صناعة مواد البناء كالجير والقرميد والجبس ولوح الجر(الأردواز)، وكذلك الصناعات الجلدية وحرف المجوهرات التي مورست في المدن والأرياف، وتعرضت لها المصادر الأروبية والدراسات الأكاديمية.

المحاضرة الخامسة

الحرف في الجزائر: أدوارها وأهميتها

ترجع أهمية الحرف في الاقتصاد الى كونها تمثل حلقة وصل اساسية بين الانتاج والمبادلات التجارية، فجزء كبير من الانتاج الفلاحي يمر عبر الصناعات الغذائية وغيرها قبل ذهابه للاسواق والحوانيت، كما يوفر هذا القطاع الكثير من المصنوعات للسوق المحلية والخارجية، وفي المقابل يعتمد الحرفيون على مختلف المواد الاولية التي يوفرها القطاع الفلاحي، أو يجلبها التجار من داخل البلاد وخارجها.

كما لا يخفى على الباحث في الموضوع الدور الاجتماعي والحضاري الذي لعبته التنظيمات الحرفية في المدينة وخارجها، عندما كانت تتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع في شبكة من العلاقات المتداخلة، تمكنها من المحافظة على حقوقها والمشاركة في تنمية النشاط الاقتصادي، وحماية المجتمع من كل ما يهدد بنيانه وتماسكه.

تقدم لنا وثائق المحاكم الشرعية وسجلات البايلك قائمة للجماعات الحرفية التي كانت موجودة بالمدينة وقد أوردها بعض الباحثين في قائمة من 106 جماعة(39)، وقد غطت تلك التنظيمات حاجة مجتمع المدينة وضواحيها، وتعاونت فيما بينها وبين مؤسسات الدولة والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، فساهمت في دفع الضرائب وتنظيم الانشطة الاقتصادية بالمدينة والسهر على حقوق الحرفيين، والمشاركة في الحراسة الليلية للمدينة وغيرها.

من مظاهر التنظيم الحرفي هو تقسيم العمل، وتفرع الجماعة الحرفية الى عدد من الجماعات، تختص كل واحدة منها بنوع من العمل، أو بمنطقة اقتصادية جغرافية محددة، –السوق او الحارة أو الزقاق- ضمن الاهتمام والاختصاص العام للجماعة الحرفية، نجد هذا عند أغلب الحرف، مثل حرفة الحمالين والدلالين والحرارين والبنائين والصناعة الجلدية وصناعة الاسلحة(40).

تعاونت التنظيمات مع العلماء والقضاة ممثلي الهيئات الدينية والثقافية، ومع آغا العرب وشيخ البلد والباي والداي ممثلي المؤسسات الادارية المحلية والمركزية، وغطي ذلك التعاون كل ما يتعلق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي في المدينة، فتعقد لأجل ذلك المجالس في الاسواق والمحاكم والمجلس العلمي، وأحيانا حتى بقصر الداي الذي كثيرا ما يتدخل ويشرف بنفسه على حل النزاعات بين مختلف الفئات، وتحديد أسعار المواد الضرورية، سواء الغذائية منها كالقمح والخبز والتمر، أو المعدة للصناعات الحرفية كالفحم والجلود، دون إلغاء دور الحرف الاقتصادي

---

[39] - عند عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر(1700-1830)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2012 ص 110-111.

[40] - Touati Houari, Les Corporations de Métiers à Alger à l'époque Ottomane, Revue d'histoire Maghrébine, N° 45-46,Juin 1987, pp. 271,272.

والاجتماعي، مع التعاون بين كل تلك المؤسسات وأعيان المدينة في شبكة من العلاقات الحضارية، تنبئ بوجود مؤسسات مجتمع متكاملة وقادرة على مواجهة كل التحديات الطارئة.

لقد شكلت النقابات الحرفية آلية ضرورية في المجتمع، بالتعاون مع السلطة السياسية والقضائية في تسيير شؤون المدينة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الاتفاقات التي تضمنها قانون الاسواق تشكل مرجعية للحرفيين والقضاة معا في حل الكثير من المنازعات؛ ولذلك فان غياب تلك النقابات في الريف مع فقدان المبادرة، وتنوع وسائل ومستوى معيشة السكان، حدد دور مهن الريف في المبادلات التجارية التي لم تتجاوز الاسواق المحلية، كما غاب دورها في العلاقات الاجتماعية.

ان هذا الدور للقطاع الحرفي سيتراجع مع كارثة الاحتلال تدريجيا "كالمصباح الذي يفقد زيته"(41)، هذا التراجع الذي يمس الامكانيات الاقتصادية للقطاع والدور الاجتماعي للحرفيين، وهو ما كشفت عنه سجلات المحاكم الشرعية والمصادرة التاريخية والدراسات الأكاديمية.

ان ابرز ما ميّز النشاط الحرفي في الجزائر في الفترة الحديثة هو مساهمة الكثير من الحرفيين في توفير احتياجات الجيش في الصناعات الحرفية والخشبية والحديدية وبعض الحرف الخدماتية كالحفافة، بل انضم عدد من الحرفيين للجيش، وبالمقابل انضمام بعض أفراد المؤسسة العسكرية للقطاع الحرفي، وتبرز هذه الميزة خاصة في المهن المرتبطة بحاجات الجيش، سواء كانت حرف صناعية او خدماتية.

كانت العائلات المشرفة على النشاطات الحرفية من العائلات الثرية، التي مارست بالاضافة الى الحرف النشاط البحري والتجارة، وهو ما يبرر سيطرة فئة التجار على أمانات الحرف وعلى السوق المحلية والوضع الاقتصادي عامة، وهي ميزة مشتركة بين البلدان العربية.

تميزت الصناعات الحرفية في الريف بمحدودية الانتاج رغم تنوعه، باعتباره موجه للاستهلاك المحلي بالدرجة الاولى؛ ومن مميزات المجتمع الحرفي الحفاظ على التقاليد الموروثة في الصنايع، ومنها استمرارية الحرفة في العائلة، لاسيما في العائلات التي تولت امانة الصنعة، وهي ظاهرة كانت موجودة في وظائف أخرى مثل الهيئات العلمية والعسكرية وغيرها، كما كانت هناك قيم أخلاقية وحضارية ساهم الحرفيون بالتعاون مع قوى المجتمع في الحفاظ عليها، كقيم التكافل والتضامن، والوقوف المادي والادبي مع الحرفيين عند حدوث المصائب والازمات، والتعاون في اطار الجماعات الحرفية في تسيير شؤون المدينة الاقتصادية والاجتماعية. ان هذا الدور للقطاع الحرفي سيتراجع تدريجيا بعد الاحتلال، هذا التراجع الذي يمس الامكانيات الاقتصادية للقطاع والدور الاجتماعي للحرفيين.

أهم المراجع لمحاضرات الحرف في الجزائر في الفترة الحديثة

- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-1830، دار البصائر، الجزائر، 2013.
- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية - اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، رويبة، 2012.

41 - العبارة لقولفن لوسيان Lucien Golvin), Aspects de l’artisanat en Afrique du nord, Presses universitaires, Paris, 1957, p. 28.

- عبد الباسط قلفاط، أزمات الحرف في مدينة الجزائر نهاية القرن19 من خلال السجلات المخطوطة للمحاكم الشرعية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 15، ديسمبر 2016.
- محفوظ رموم، النشاط الفلاحي والحرفي ونمط الانتاج في الجزائر بين 1700-1830، مجلة البحث التاريخي، ع، 13-14، السنة: 2016-2017.

المحاضرة السادسة

قدرات النشاط التجاري في الجزائر خلال الفترة الحديثة

مقدمة

ترجع أهمية قطاع التجارة في النشاط الاقتصادي عامة الى عدة عوامل اهمها: احتلاله لموقع وسط بين مراكز الانتاج الفلاحي والصناعي، وبين فضاءات الاستهلاك المختلفة، وكذلك الى شبكة العلاقات التي يملكها التجار مع كل الفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل المدينة وخارجها، لا سيما اذا كانت هذه المدينة ذات وزن تاريخي وبعد استراتيجي، كمدينة الجزائر في الفترة الحديثة، وعلى اتصال وثيق بالعالم الخارجي؛ لقد مكّنت هذه الشروط تجار المدينة من التربع على مكانة متميزة بين فئات المجتمع، والمساهمة الفعالة في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تتطرق هذه المحاضرة الى مجموعة من العوامل التي تمثل أهم عناصر قدرات النشاط التجاري، وهي قدرات طبيعية وبشرية وحضارية، تشمل التجارة الداخلية والخارجية، وتتفوق الجزائر في هذه العناصر على نظيرتها في كل من تونس والمغرب الأقصى، حيث تنفتح البلاد على أقطار عربية وأقاليم صحراوية والدولة العثمانية، ورغم أن التجارة الخارجية مع أروبا كانت بيد الأوروبيين فان البحرية الجزائرية كثيرا ما وفرت ظروف تطور التجارة المحلية.

الموقع الاستراتيجي: يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر من أهم عوامل ازدهار النشاط التجاري عبر التاريخ، فهي تتوسط المغربين الأدنى والأوسط، وترتبط بالصحراء الكبرى بواسطة مجموعة من الحواضر التجارية الواقعة داخل البلاد أو على الحدود مثل:ورجلة – وادي سوف – بسكرة – قسنطينة – مدينة الجزائر – تلمسان – تقرت – توات – غدامس – تمبكتو - غات وغيرها، وتربط تلك الحواضر شبكة من الطرق التجارية الصغرى والكبرى وتصلها بطرق أخرى "دولية" تضمن وصول وارداتها وصادراتها من والى بلاد المشرق وافريقيا وأروبا.

تنوع وتوفر الانتاج الفلاحي والحرفي: العامل الثاني للنشاط التجاري في الجزائر هو توفر وتنوع الانتاج الفلاحي والحرفي وكذلك المواد الأولية لعدد من المنتوجات، فمن زراعة القمح والشعير الى غرس مختلف الخضروات والأشجار المثمرة كالكروم والحمضيات والتين والزيتون، اضافة الى الثروة الحيوانية المتنوعة بتنوع الأقاليم المناخية، هذه الأخيرة التي توفر مادة أولية لعدد من الصناعات الغذائية والحرفية، وقدرة النشاط الحرفي على الاندماج في الحركة الاقتصادية الاقليمية شجع التبادل التجاري، وشجع بعض الفئات الاجتماعية في المدن والحواضر على العيش في مستوى متوسط فما فوق، واقتناء سلع وبضائع أجنبية لتأثيث البيوت وللملبوس وغيره.

إمكانيات المبادلات المحلية: بالنسبة للتجارة الداخلية فقد ساعدتها توفر مجموعة من الأسواق في الأوطان والقبائل، وغالبا ما تكون أسواقا أسبوعيا تعقد في الساحات الكبرى أو بين مجموعة من القبائل والاوطان، وتتوفر فيها كل ما يحتاجه السكان من بضائع محلية أو دولية، ويسهر على تنظيمها اضافة الى السلطات منظمات أو نقابات تضمن حقوق فئة التجار وتنظم السوق وتساهم في توفير الأمن وجمع الرسوم؛ ويرتبط بازدهار النشاط التجاري توفر الأمن بالأسواق والطرقات، خاصة في المناطق الساحلية والهضاب العليا، اضافة الى توفر وسائل النقل البرية للمسافات القريبة والبعيدة؛ وما يقال عن الأسواق يقال عن أهمية المراسي والموانئ البحرية المتواجدة من الشرق

الى الغرب وهي مستغلة من التجار الجزائريين خاصة للمبادلات المحلية والعربية، أما التجارة مع أوروبا فكانت من اختصاص الأجانب.

الحرية التجارية: ومن العوامل كذلك الحرية التجارية والمتمثلة في امكانية توريد وتصدير مختلف السلع من بلد لآخر، وهي ليست حقا لفئة دون أخرى على الأقل في القرنين 16 و17 ولا سيما في المناطق الداخلية والجنوبية، وساند هذه الحرية توفر رأسمال محلي خاص سمح باستمرارية التجارة المحلية والدولية البرية التي كانت تتم مع حواضر بلاد السودان في الجنوب والبلاد العربية في المغرب والمشرق، وهناك عامل حضاري ساهم في تنشيط التجارة الخارجية بين الجزائر وإقليمها العربي الإسلامي الإفريقي، وهو ما جعلها تشترك في أذواقها وسلعها وقوانين تنظيم تجارتها، وهي قوانين بخلفية شرعية فقهية واحدة، وبمنظومة قيمية مشتركة.

كل هذه العوامل وغيرها سمحت بوجود وفرة في عدد من المحاصيل والسلع بأسعار في متناول أغلب الجزائريين في المدن والأرياف، وفائض الانتاج الاقتصادي المحلي نشّط حركة الصادرات، والنشاط الحرفي هو الآخر سمح باستيراد عدد من السلع الأجنبية وبعض المواد الأولية كالحرير والعاج، وخلف هذه النتائج والوفرة كانت توجد مؤسسات مجتمع قوية وفرت حماية مادية ومعنوية لكل الفئات الاجتماعية، وعلى رأس تلك المؤسسات نجد هيأة الأوقاف والنقابات الحرفية.

لقد كان للجانب التجاري في تاريخ الجزائر الحديث دور بارز في توجيه العلاقات الخارجية لا سيما مع أوروبا، وبناء التحالفات الداخلية بين السلطة والمجتمع؛ ومساهمة النشاط التجاري بصفة عامة في تموين الخزينة وإيجاد مداخيل مضمونة لصرفها على النشاط العسكري خاصة هو ما جعل السلطة تقوم باحتكار بعض فروع التجارة خاصة في المواد الزراعية والحيوانية كالقمح والصوف والشموع، وهي الحالة التي سمحت باحتكار اليهود والفرنسيين للتجارة الخارجية وجزء من التجارة الداخلية، على حساب نمو تجارة الخواص التي كانت نشطة في دواخل البلاد والجهة الجنوبية؛ اضافة الى غياب عقلية اقتصادية استثمارية كالتي كانت موجودة في أروبا بداية من القرن 16، تلك العقلية التي نقلت الاقتصاد الأوروبي من الرأسمال الزراعي الاقطاعي الى الرأسمال التجاري البرجوازي عبر ما اصطلح على تسميته تاريخيا "بالثورة الاقتصادية" خلال القرنين 16 و17.

المحاضرة السابعة في مقياس تاريخ الجزائر الاقتصادي
التجارة الداخلية: خصائصها وأهميتها

قامت التجارة الداخلية على الأسواق الموجودة في المدن وخارجها، وكذلك على توفر الأمن وشبكة المواصلات التي كانت موزعة في كل جهات البلاد، وتضمن حركة السلع والبضائع من داخل وخارج البلاد، واضافة الى الأسواق نجد الفنادق في المدن التي تخصص لتجارة الجملة، وكذلك الحوانيت التي توفر مختلف البضائع والسلع من مأكول وملبوس وأثاث وغيره، وتسمى في الوثائق المحلية مثلا بـ: محلات السكاكرية وتحتوي على ما يعرف اليوم بمختلف المواد الغذائية وأخرى للسلع المختلفة كالصوف والأقمشة وبعض الأثاث، وتوجد محلات الدخاخية والمطاحن والخضارين والسمانين وغيرهم

الأسواق: مثلت الاسواق محور الحياة الاقتصادية في مجتمع المدن وضواحيها في الفترة الحديثة، وهو ما بيّنته وثائق المحاكم الشرعية وكتب الرحالة والقناصل، أسواق المدن صغيرة وهي أسواق يومية في غالبها توفر احتياجات السكان، تقام في الساحات أو الرحبات، وبعضها كان مخصصا لنوع معين من المحاصيل والسلع، توزع النشاط الاقتصادي والتجاري بالمدينة على عدة انواع من المراكز والفضاءات وهي: الاسواق- السويقات- الحوانيت- الفنادق- الرحبات، والنشاطات الاقتصادية تركزت في مدينة الجزائر في محورين اساسيين هما محور باب عزون باب الوادي، والمسمى بالسوق الكبير، والمحور الثاني في شارع باب الجزيرة الذي يبدأ من سوق الكبير الى الجنينة وجامع السيدة، وقد وجد بهذين المحورين 15 سوقا ، وقد تعرض هذا السوق الأخير للتهديم في بداية الاحتلال بحجة توسيع الطرقات وخدمة الصالح العام. يقول الرحالة الالماني فاغنر اثناء زيارته للجزائر في السنوات الاولى للاحتلال: "...وكانت في الجزائر اسواق تحتوي على اكثر من أربعين محلا، الا ان القسم الاكبر منها بل اجملها واجدرها بالاعتبار قد هدم، وقامت في مكانها محلات ودكاكين تجار اروبيين...".

عرفت مدينة الجزائر الى جانب الاسواق السويقات المخصصة هي الأخرى للاحتياجات اليومية وتتميز بقلة عدد الدكاكين، مثل سويقة باب الواد وسويقة سيدي محمد الشريف، ونجد كذلك بالمدينة الرحبات وهي ساحات عامة مكشوفة مخصصة لنشاط أو منتوج محدد، كرحبة القمح ورحبة الشعير ورحبة الدواب.

نفس هذا النوع من التنظيم نجده في باقي الحواضر والمدن االجزائرية، أما في ضواحي المدن والأوطان والريف فنجد الأسواق الأسبوعية، التي توفر الاحتياجات اليومية وتجارة الجملة فيقصدها التجار والسكان، وتتميز بأنها توفر كل الاحتياجات من زراعية وحيوانية وحرفية وثقافية، وهي ملتقى اقتصادي وحضاري يحضره حتى القاضي للنظر في المنازعات وتسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية والارتباطات الاجتماعية.

أهم هذه الأسواق في دار السلطان نجد سوق الحراش يعقد بيوم الجمعة، وسوق وطن بن خليل بيوم الاثنين وهو الذي حولته الادارة الاستعمار في الستينات الى سوق بوفاريك، وفي بايلك التيطري تعقد فيها عدة أسواق منها العذاورة، وأولاد مختار، وسوق الربايع الواقعة جنوب المدية؛ وفي بايلك قسنطينة: سوق أولاد عبد النور،والحراكتة، وتلاغمة؛ أما في بايلك الغرب فأهمها: سوق الجعفرة

بنواحي بسعيدة، وأوالد عياد وأولاد الأكراد بالشلف، أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدد أسواقها التي كانت تعقد في كل أعراشه

الفنادق: ارتبط مجال السوق في الفترة الحديثة كذلك بالفنادق، وهي مقرات التجارة والبيع بالجملة، وعرفت هي الاخرى تخصصات حسب طبيعة الحرف ونوعية النشاط التجاري، تضم غرفا وحوانيت للتجارة، ومساكن لمبيت التجار القادمين من خارج المدينة، وقد اختص بعضها بالتجارة الخارجية، وأخرى بالنشاط الحرفي، او كما يسميها بعض الكتاب بـ "فنادق الورش الصناعية"، الواقعة في الاحياء الحرفية والصناعية والتجارية، وأهمها: فندق كتشاوة-فندق القهوة الكبيرة- فندق العسل وغيرها[42]؛ ولكن اختفى جلها بعد التدمير الذي طال المركز الاقتصادي للمدينة في بداية الاحتلال، والانقلاب الذي حدث للنشاط التجاري خلال القرن التاسع عشر.

لم نجد لهذه الفنادق ذكرا في رسوم القضاة نهاية القرن التاسع عشر، ويبدو أنها عوضت بالحمامات كمقرات سكن الوافدين الى المدينة من الاجراء و"الحوانتية"وصغار التجار، كما كانت تؤجر بعض الغرف للحرفيين؛ واصبحت تلك الحمامات مراقبة من طرف الادارة الاستعمارية، فقد كشفت لنا احدى رسوم المحكمة الحنفية عن وظيفة "الكاتب" بالحمامات الذي يقوم بتسجيل الواردين لكل حمام بسجلات خاصة، ثم يسلمها لقسم الشرطة يوميا، ونتيجة لعبئ المهمة، كان يستعين بـ"حمّال" ينقل له تلك السجلات يوميا بين مكتبه-أجر دكانا لهذه الوظيفة- ومقر الشرطة[43].

وبهذا انتظمت في المدينة مختلف النشاطات الحرفية والتجارية، التي كانت مرتبطة ببعضها، وبالنشاط الفلاحي القادم من خارجها، اضافة الى الحضور الثقافي والعلمي والاجتماعي عن طريق عدة مؤسسات كالأوقاف والمساجد والنقابات الحرفية وغيرها، حتى أصبحت المدينة مقصد التجار والرحالة، وترك بعضهم وصفا لها ولنشاطها التجاري، منهم الرحالة والمؤرخ حسن الوزان الذي وصف المدينة واسواقها بقوله:"تتألف من بيوت جميلة واسواق جيدة التنسيق لكل منها مكانها الخاص"[44]، وجاء في كتاب الرحالة والسفير المغربي "التمقروتي" الوصف التالي للمدينة واسواقها "الجزائر عامرة كثيرة الاسواق...فبلادهم لذلك افضل من جميع بلاد افريقيا وأعمر واكثر تجارة وفضلا وأنفذ اسواقا واجود سلعة حتى يسمونها اسطنبول الصغرى"[45]؛ وحسب بعض الباحثين فقد بلغت أسواق المدينة في نهاية القرن 18 واحدا وخمسين سوقا بالمدينة، التي ورد ذكرها في وثائق المحاكم الشرعية[46].

---

[42]- انظر وصف أحد الرحالة الاروبيين للفنادق عند MOHAMED Amine, Commerce Extérieur et Commerçants d'Alger à la fin de l'époque Ottomane(1792-1830), thèse de doctorat, univ Aix- Marseille, 1991, p.95. عددت الأستاذة غطاس 45 فندقا بمدينة الجزائر. عائشة غطاس،الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، صص 217 الى 220

[43]- ان مراقبة السلطة الاستعمارية للاسواق في المدينة وخارجها كان ضمن الاستراتيجية الادارية والامنية، وللانتفاع بمداخيلها، ولكنها تخلت عن مراقبة النشاط الاقتصادي والتجاري بها، مما سمح بانتشار عمليات الاحتكار والسرقات، وغاب الامن والتنظيم والسير الحسن بالمقارنة بالفترة الحديثة حين كان يساهم المحتسبون والقضاة والامناء وممثلي الادارة المحلية في تنظيمها وحماية التجار والفلاحين والواردين اليها، ومن مظاهر ذلك اقامة الاسواق بالقرب من مؤسسات السلطة ومقرات المحاكم.

[44] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر، ص، 207.

[45] نقلا عن مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحالات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ص،57-58.

[46] - غطاس، مرجع سابق، ص208-209.

واضافة إلى الأسواق الأسبوعية هناك الأسواق السنوية التي يتم فيها تبادل بضائع وسلع الجنوب وبلاد السودان والصحراء، والمتمثلة في التمور والماشية والصوف وريش النعام والعاج والتبر بمنتوجات التل مثل الحبوب والزيوت والتين...إلخ، كما تعقد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية، كما هو حال الكثير من سكان بني عباس – القبائل الصغرى-ومجانة الذين كانوا يبيعون زيتهم في بوسعادة مقايضة بالصوف.

مراجع اضافية

- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني
- محمد العربي الزبير، التجارة الخارجية للشرق الجزائري.
- مشرفي جميلة – بوغفالة ودان، الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 08، ع 1، جوان 2017
- أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قضايا تاريخية، ع 1، 2016.